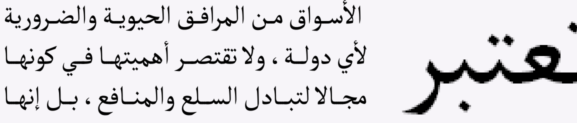
الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني



تعتبر الأسواق من المرافق الحيوية والضرورية لأي دولة ، ولا تقتصر أهميتها في كونها مجالا لتبادل السلع والمنافع ، بل إنها تعكس ذلك التفاعل الاجتماعي بين عناصر اجتماعية مختلفة ، فهي ترتاد من قبل العامة والخاصة ، والصغار ، والكبار والنساء والرجال يوميا ، إذ تعكس بالفعل ذلك المزيج وتجسده على شكل مجموعة بشرية اجتمعت في مكان معين ومحدد بغرض البيع والشراء ، وبهدف إنماء علاقاتها التجارية ، هذا وقد جسدت الأسواق عصب الحياة الاقتصادية في مجتمع المغرب الأوسط خلال الفترة الزيانية (٦٣٣– ٩٦٢ هـ) ، وهو ما تعكسه الأدبيات التراثية المختلفة من حوليات تاريخية وجغرافية ، وكتب حسبة و نوازل فقهية ، وعلى الرغم من أهمية الموضوع الذي يؤرخ لمرحلة هامة من تاريخ المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط ، فإنه لم يحظ بإلتفاتة علمية تذكر في الدراسات التاريخية الحديثة من قبل المؤرخين الجزائريين و دراسته دراسة عميقة و مستقلة باستثناء بعض الإشارات الشاحبة التي وردت في بعض الكتب و الرسائل الجامعية و هي تستحق كلها التنوية ، لكنها عالجت الموضوع بصورة عامة في سياق دراسة تاريخ الدولة الزيانية وحضارتها بشكل عام [1].

تهدف هذه الدراسة الوقوف على بعض القضايا الأساسية المرتبطة بدراسة الأسواق ، من خلال تسليط الضوء على أنواعها وتنظيماتها ، وأدوات التعامل التجاري داخلها ، فضلا عن بعض المنتوجات المعروضة في الأسواق الزيانية و تسعيرها.

أولا : أنواع الأسواق و تنظيماتها

إن استقراء المصادر يكشف عن وجود ثلاثة أصناف من الأسواق التي كان ينتظمها المجال الاقتصادي في المغرب الأوسط الزياني. فهناك أولا الأسواق اليومية التي كانت منتشرة في كل مدن الدولة الزيانية ، وهو ما يؤكده يحي بن خلدون عن سوق أجادير بتلمسان التي كانت تباع فيها مختلف السلع و البضائع يوميا فقد ذكر أن الحباك مر بسوق أجادير فوجد الخبز بها يباع فأخذ خبزة وعرضها مناديا على من يرد التصدق عليه فيشتريها له ، وبموضع آخر كان بتلمسان سوق يومي يدعى سوق منشار الجلد.[2]

أما الصنف الثاني ، فهو الأسواق الأسبوعية التي كانت تقام في يوم معين من أيام الأسبوع ، و كانت تعرف بإسم ذلك اليوم ، حيث كان يبنى السوق في صباح ذلك اليوم ، ويفض في آخر النهار من اليوم نفسه ، ونسوق في هذا الصدد السوق الذي كان يقام بمعسكر كل يوم خميس ، يباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب ، والزيت والعسل والكثير من المنتجات المحلية [3] ، وسوق بقلعة هوارة كان يقام كل يوم سبت تباع فيه الخضر والفواكه ، واللحوم والمواشي ، والزرابي والكتاب [4] ، وقد أشارت بعض المصادر الجغرافية المتقدمة إلى مثل هذا النوع من الأسواق بالمناطق الداخلية حيث كان يقام سوق في يوم معلوم بمازونة ، يجتمع فيه الأهالي بضروب الفواكه والألبان والسمن والعسل الذي ينتج بكثرة في المنطقة [5]. كما كانت بمدينة الشلف سوق يقام كل يوم جمعة [6] ، وبالقرب من تنس كانت تتواجد مدينة صغيرة سميت بإسم السوق التي كانت بها وهي سوق إبراهيم الأسبوعية [7]. كما كان لمليانة سوق يدعى سوق كرام [8].



د. خـــالد بلعربي

قسم التاريخ - كلية الآداب والعوم الإنسانية

جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس

الجمهورية الجزائرية

belarbi.tlemcen@yahoo.fr



الاستشهاد المرجعي بالمقال:

خالد بلعربي ، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني.- دورية كان التاريخية.- العدد السادس ؛ ديسمبر ٢٠٠٩. ص ٣٢ – ٣٨ .

(www.historicalkan.co.nr)

أما الصنف الثالث فهي الأسواق العسكرية التي كانت تصحب عادة الجيش في تنقلاته أثناء غزواته ، لكن المعلومات التاريخية حولها تبقى قليلة ، ولا ندري لماذا صمتت المصادر الزيانية عن إفادتنا بهذا النوع من الأسواق ، و يبدو أن هذه الأسواق كانت تتبع سير اتجاه الجيوش الغازية.

وعموما كانت هذه الأسواق تنتصب في الهواء الطلق ، والقائمون عليها كانوا يختارون لها أماكن مناسبة لتكون قريبة من الجميع و بعيدة عن أي مسكن قار.[٩]

وحسب المصادر التاريخية ، فقد كانت هذه الأسواق تتميز بالتنوع في السلع المعروضة وغناها ، كما حرص تجارها على توفير كل متطلبات ، وحاجيات سكانها من الأهالي أو من الزائرين من بعيد أو من مناطق الريف القريبة ، خاصة إذا علمنا أن الكثافة السكانية بها كانت كبيرة ، ففي مدينة تلمسان لوحدها بلغت ما يقارب ١٦ ألف كانون – أو دار – على عهد السلطان الزياني أبي تاشفين الأول (٧١٨ – ٧٣٨هـ / ١٣١٨ – ١٣٣٧) [١٠] لهذا كان الإقبال الجماهيري على هذه الأسواق واسعا.

وإلى جانب عنصر التنظيم الخاص بالتوقيت الذي كان يتراوح بين اليوم و الأسبوع ، عرفت أسواق الدولة الزيانية تنظيما على مستوى الأمكنة التي قسم إليها السوق حسب نوعية البضائع المعروفة للبيع أو حسب الحرف مثل سوق الغزل وسوق الدرازين ، والعطارين ، وسوق الحدادين ، وسوق الخضر والفواكه وسوق الخرازين ، والخياطين والنساجين ، والصباغين ، وغالبا ما كان اجتماع الدكاكين والحوانيت في شارع رئيسي يجمع حرفا متعددة أو متكاملة يجعل من هذا الشارع سوقا يسمى بنوع النشاط المزاول فيه ، فدروب * العباد * إنتشرت فيها مختلف الدكاكين و الحوانيت فكانت معظمها للصباغين.[١١] والمرجح أن معظم مدن الغرب الإسلامي عرفت تنظيمات مماثلة.

ومن مظاهر تنظيم الأسواق كذلك ، وجود القيسارية المتخصصة في بيع الأثواب والمنسوجات الحريرية أو الكتانية و بيع العطور و أنواع التوابل وكل ما يحتاجه الزبون ، وتختلف القيسارية عن السوق العادي بسعتها وتنظيماتها المحكمة وما تشتمل عليه من أروقة مغطاة تشبه السوق العصري الكبير [١٢] وتجلت دقة التنظيم أيضا في تخصيص فنادق لتجار الجملة ، يخزنون فيها بضاعتهم وسلعهم ، التي يقومون باستيرادها من الخارج قبل بيعها إلى تجار التجزئة في نفس السوق ، وكانت هذه الفنادق على أنواعها متعددة منها ما كان تابعا للجالية الأوروبية يسمى بإسم نوع الجالية المتواجدة فيه ، أو بإسم المدينة المنتمين إليها وقد عرفت الدولة الزيانية مثل هذا النوع من الفنادق ، فقد إنتشرت في أهم مدنها فكان بمدينة وهران مثلا سنة ٦٨٦ هـ/١٢٨٧ م فندقا تابعا مباشرة لملك أراغون يسير من قبل ممثل يعين من طرف هذا الأخير[١٣] ، وكانت مدينة تلمسان هي الأخرى تحتوي على فنادق تحاذي حي القيسارية الشهير حيث كان ينزل به تجار من مختلف البقاع من جنوة ، والبندقية وفلانسيا إلى جانب رعايا العرش الآراغوني من مسيحيين ويهود.[١٤]

كما كانت هناك فنادق خاصة بالنزلاء المحليين أو من الغرباء المسلمين ، وكان هذا النوع من الفنادق يشبه الأولى غير أن الكثير من المحرمات ممنوعة فيه ، وكان صاحب السوق أي المحتسب هو الذي يقوم بالإشراف عليه.[١٥]

وقد عملت الدولة الزيانية على تنظيم أسواقها و يجلى ذلك في:

١- تعيين المحتسبين عليها

٢- توفير الأمن و الحماية فيها

فبخصوص المسألة الأولى ، وعلى غرار باقي الأسواق الإسلامية ، حرص سلاطين بنو زيان على تعيين محتسبين على الأسواق يقومون بشؤونها ، فقد كلف المحتسب بالسهر على تنظيم الأسواق من خلال مراقبة السلع المعروضة في الأسواق و مدى سلامتها ، و التصدي لكل أنواع الغش و التدليس في المبيع أو ثمنه ومنع التعامل بالبيوع الفاسدة ، و منع النجس و هو الزيادة في سعر المبيع بدون نية الشراء و الاحتكار ، ومراقبة السكة المتداولة و كل هذا من أجل حماية المستهلك.[١٦] وقد وصلنا من العصر الزياني ما كتبه الفقيه أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني في كتابة "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر" الذي يمكن اعتباره وثيقة حية عن أسواق الدولة الزيانية و تنظيماتها ، فقد تضمن هذا الكتاب المهام المختلفة الملقاة على صاحب السوق أو المحتسب ، منها إجبار أصحاب الحرف المستقذرة كالدباغة مثلا من نشر الجلود أو المواد الملونة على الطريق.[١٧]

لكن يبدو أن المهمة الرئيسية التي انصب عليها اهتمام المحتسب تتجلى أساسا في مقاومة كل أنواع الغش في البيع و العقوبات الزجرية التي كانت تفرض على الغاشين ومنها على سبيل المثال التوبيخ و الزجر أولا ، و بالسجن و الإنذار ثانيا و بالضرب والتشهير ثالثا ، و بالتنكيل والنفي من السوق و البلد رابعا ، وهي أقصى درجات العقاب.[١٨]

وقاد سادت الكثير من المخالفات بأسواق الدولة الزيانية مما دفع الكثير من فقهاء ذلك العصر إلى إستنكار هذا الوضع و التأليف فيه ، فقد ذكر العقباني أن بعض محتسبي الدولة الزيانية كانوا يتغاضون على الكثير من المنكرات مقابل رشوة يقدمها لهم البائع أو الصانع [١٩] وهذا يبين مدى الضعف الذي وصلت إليه خطة الإحتساب ليس في الدولة الزيانية وحدها فحسب بل في جميع الدول الإسلامية المعاصرة لها ، حتى أن أحد فقهاء تونس الشيخ ابن عبد السلام ذكر أن الخطط الشرعية في زماننا أسماء شريفة على مسميات خسيسة.[٢٠]

ومن أنواع المخالفات التي كانت سائدة بأسواق الدولة الزيانية أن بعض الجزارين في مدينة تلمسان مثلا كانوا يقومون بغش اللحم ، وخلطه بالكرش و المصران أو الشحم ،[٢١] على قدر كثرة الثمن و قلته ، وعلى حسب حال المشتري و وضعيته الإجتماعية [٢٢] ، كما أن بعض الباعة كانوا يشترون السلعة بثمن معلوم ، و يكذبون و يزيدون في ثمنها فوق قيمة الربح المعلوم ، [٢٣] وكانت ظاهرة تزوير مكان صنع المنتوج منتشرة في أسواق الدولة الزيانية فقد ذكر ابن الحاج أن بعض التجار من كان يعرض القماش فينسبها إلى بلد غير البلد الذي صنعت فيه أو أتت منه و منهم من ينسب ثوب صانع ما إلى صانع عرف و اشتهر بصنعته حتى أصبح الناس يتغالون في الثوب المنسوب إليه ، فيبيع بذلك عمل غيره و ينسبه إليه ، و إن كان مثله أو أحسن منه [٢٤] ، و من المخالفات التي كانت سائدة أيضا عدم إتباع قواعد النظافة فقد ذكر ابن الحاج بعض عادات أصحاب الأفران – مما لا ذمة لهم. يتركون عجين الخبز بدون تغطية ليخمر فتمشي عليه الخشاش ، حتى تجد في خبزهم أشياء مستقذرة ، كالحلفاء و الشعر ، و الحصى ، والذباب ، [٢٥] وكان بعضهم في زمن الحر وهم يعجنون يتساقط العرق منهم على العجين ، و قد أشار أبو عبد الله الملالي ، و هو يتحدث عن أستاذه الشيخ سيدي محمد بن يوسف السنوسي " إنه كان لا يأكل في الغالب

من الخبز إلا فتاته ، ولا يأكل قشره ، ولعلّه لما يرى من صون باطن الخبز من القذورات التي تكون بيد الفران بخلاف القشرة الظاهرة ، فإن الغالب عليه السلامة من القذورات ، فتجده رضي الله عنه يتورع عن ذلك غالب أمره لذلك".[٢٦]

والجدير بالذكر أن خطة الحسبة بلغت ذروتها على عهد السلطان أبو حمو موسى الزياني الثاني (٧٦٠-٧٩١هـ / ١٣٥٩-١٣٨٩م) الذي أبدى عناية خاصة بالأسواق و المحتسبين نستشف ذلك في الوصية تركها لابنه أبي تاشفين الثاني (٧٩١-٧٩٥هـ/١٣٨٩-١٣٩٢م) والمدونة في كتابة واسطة السلوك في سياسة الملوك بحيث أكد عليه بأن يعتني بهذه الخطة و بأصحابها و ما يؤكد اهتمام سلاطين بني زيان بهذه الخطة كذلك هو حرصهم على وضع مكاييل وموازين نموذجية ، بأسواق المدينة حتى يلتزم بها التجار في معاملاتهم مع الناس [٢٧] ويتجلى ذلك في مقياس الذراع الذي أمر به السلطان أبو تاشفين الأول (٧١٨-٧٣٧هـ/ ١٣١٨-١٣٣٧م) بتعليقه في سوق القيسارية بتلمسان ، حتى يقتدي به تجار الأقمشة ، ولا يزال هذا الذراع بمتحف مدينة تلمسان.[٢٨]

ويرجح أن تكون السلطة الزيانية قد أفردت أعوانا يساعدون المحتسب يقلون أو يكثرون عند الحاجة ، و ما يتطلبه وضع السوق و الحالة الإجتماعية بشكل عام ، وكان المحتسب إذا كلف أحد هؤلاء الأعوان بمهمة ، فإنه لا يكلفه بصفة دائمة ، وإنما يقوم بإستبداله من حين لآخر ، تفاديا لما يحدث بينه و بين التاجر أو الصانع من اتفاق.[٢٩] ولتنظيم الأسواق و الحرص على سلامة البيع و الشراء فيها ، تدخلت الدولة الزيانية لإستئصال بعض ما شاب المعاملات التجارية فيها من عيوب أفرزت عددا من المشاكل من بينها مشكلة بعض الباعة الذين كانوا يعترضون جلاب السلع من البادية خارج أبواب المدن ، فيشترون منهم بأرخص الأثمان ، و يدخلونها إلى الأسواق بأثمان مرتفعة ، [٣٠] مما كان يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لسكان الحواضر ، وكان هذا العمل منهى عنه لما فيه من مضرة على الجلاب الذين يجهلون في الغالب أسعار السوق ، و ما طرأ عليها من تغيير و يجحف حقهم في الربح.[٣١] كما أنه يجحف حق المشترين الذين يشترون بأثمان مرتفعة ما كان سعره زهيدا في الأصل ، عكس ما دخل هؤلاء الجلاب إلى الأسواق ، وعرضوا ما لديهم فيستفيد من ذلك الجالب بالربح الوفير ، و الشاري لما اشتراه بسعر معقول [٣٢].

وبغية تنظيم عمليات البيع و الشراء في الأسواق و الحرص على سيرها سيرا حسنا تصدت السلطة الزيانية لعمليات الاحتكار التي كان يقوم بها بعض التجار حيث كانوا يعمدون إلى إخفاء البضائع وتخزينها حتى تفقد من السوق ، و قد ساهم ذلك في ارتفاع الأسعار خاصة في الأوقات العصيبة كالجفاف ، و المجاعات و أوقات الحصار الذي كثيرا ما فرضه المرينيون على العاصمة تلمسان و لمواجهة هذا الوضع اتخذ سلاطين بن زيان عدة تدابير للحد من آثارها السلبية من بينها إخراج المدخرات من الأقوات التي كانت الدولة تختزنها ، و بيعها بالأسواق بأسعار زهيدة ليتمكن الناس من شرائها.[٣٣]

أما بالنسبة لدور الدولة الزيانية في **توفير الأمن** داخل الأسواق ، فيتجلى في اتخاذهم الشرطة وسيلة لحفظ الأمن و النظام و الآداب العامة ، وقطع دابر اللصوص داخل الأسواق حيث كان الهاجس الأمني يشكل أولى أوليات الزيانيين الذين فرضوا تطبيق أقصى العقوبات على السارق كالسجن أو الجلد بالسياط.[٣٤]

و نتيجة لذلك ، عرفت الأسواق فترات من الازدهار والانتعاش خاصة في عهود الاستقرار ، وقد شجع ذلك العديد من الفقهاء ، والعلماء ، والطلبة في مدينة تلمسان على الإشتغال بحرفة التجارة فضلا عن نشاطهم العلمي و الفكري ، في محلاتهم ودكاكينهم بأسواق المدينة ولاسيما في القيسارية [٣٥] والمحلات المحاذية للمسجد الجامع ، التي صارت في نفس الوقت مجمعا للعلماء [٣٦] فكان بنو مرزوق يحترفون العلم و التجارة في دكاكين لهم بالقيسارية و درب مرسى الطلبة [٣٧] و قد أورد حسن الوزان شهادة إيجابية عن أخلاق و مهنة التجار التلمسانيين و معاملتهم النزيهة مع الناس حيث يقول : " فالتجار أناس منصفون ، مخلصون جدا أمناء في تجارتهم ..." [٣٨]

وكان أغلب المتسوقين هم من الرجال حيث يكثر توافدهم على الأسواق التي تعرض منتجات تخص عملهم كأسواق الحدادة والذباغة و أسواق الدواب و غيرها ، كما أن أسواق الدولة الزيانية لم تكن تخل من النساء اللائي كانت لهن بعض الحرية في التنقل ، الأمر الذي لم يكن واردا في الأرياف و القرى ، حيث كان المتسوقون معظمهم من الرجال و النساء الطاعنات في السن ، وقد ساقت لنا كتب النوازل الفقهية العديد من الفتاوى تخص خروج النساء في الأسواق. وقد حث فقهاء العصر على منع هذه العادة من النساء ، و ردعهن عن ذلك ، وقد ذكر ابن الحاج أنه " كانت هناك عادة ذميمة و هي أن الواحدة منهن تأتي بزوجها لتشتري ما تختاره فإذا جلست على الدكان ذهب زوجها إلى مكان آخر و تركها و هذه بلية عظيمة ".[٣٩]

ثانيا : أدوات التعامل التجاري وما ارتبط بها من مشاكل داخل الأسواق

عرفت أسواق المغرب الأوسط خلال العهد الزياني حركة نشيطة في عمليات البيع والشراء وكان النقد هو أساس التعامل ويتمثل على الخصوص في الدينار الذهبي والدرهم ، فبعد قيام الدولة الزيانية سنة ٦٣٣هـ/١٢٣٥م شرع سلاطين هذه الدولة في سك نقودهم تجسيد لمبدأ استقلالهم عن الدولة الموحدية ، وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر لأسرة بني ملاح القادمة من قرطبة التي كانت تحترف سك الدنانير والدراهم فاستعان بهم السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (٦٣٣-٦٨٢هـ) و خلفاؤه على ذلك [٤٠] ، و كانت عملية سك النقود تتم بدار السكة الموجودة بتلمسان ، كان دينار الدولة الزيانية يتراوح بين ٤,٤٨ غ و ٤,٩٥ غ ، و طول القطر بين ٣١ مم و ٣٤ مم أما الدرهم فكان وزنه الشرعي يبلغ حوالي سبعة أعشار المثقال أي ١٠/٧ بما يعادل ٤٨ حبة ، و حوالي ٢,٩٧ غ بإعتبار أن وزن المثقال الشرعي يبلغ حوالي ٤,٢٥ غ و يعادل ذلك ٧٢ حبة من الشعير ، و يبلغ درهم الدولة الزيانية ١,٥ غ.[٤١]

وقد اختلفت الكتابات التي نقشت على العملات الزيانية بإختلاف العهود و الملوك و لكنها في النهاية كانت تعبر عن وضع ما فهذه العبارات و ما تحمله من ذكر لأسماء الله الحسنى ، و دعاء و حمد و شكر ، تحمل دلالات قد تترجم نفسية السلاطين و ما يؤمنون به و ما وصلت إليه الدولة في عهدهم من قوة و ضعف ، ففي عهد أبي حمو موسى الأول (٧٠٧-٧١٨هـ / ١٣٠٧-١٣١٨م) و خلفه كتبوا على سكتهم عبارة "لا إله إلا هو محمد رسول الله ، ما أقرب فرج الله" ، وذلك كشعار لهم بعد مقتل السلطان المريني يوسف بن يعقوب سنة ٧٠٧هـ تحت أسوار تلمسان للتعبير عن شكرهم لله الذي خلصهم من

شر الحصار الطويل الذي فرضه المرينيون على تلمسان في عهده و بالضبط منذ سنة ٦٩٨ هـ.[٤٢]

ولعل أهم مشكلة كانت تواجهها الدولة الزيانية تتمثل في تزييف العملة بين الناس في عملية البيع والشراء، ويظهر أن هذه المشكلة كانت تعاني منها جميع دول المغرب الإسلامي، كالدولة الحفصية والمرينية.

وقد أشار فقهاء العصر إلى هذه الظاهرة الخطيرة، و هو ما يوحي لنا أن عملية سك النقود، لم تكن تقم بها الدولة لوحدها بل كان هناك خواص يعملون في الخفاء في سك الدنانير والدراهم وتوزيعها في الأسواق فيعم التعامل بها، ليتم اكتشاف زيفها في الأخير من طرف العامة، و يظهر أن حركة تزوير العملة على عهد الدولة الزيانية كانت تجلب لمحترفيها ثروة كبيرة، والنشيطين بها كانوا من التجار اليهود حيث أشار الدكتور عطاء الله دهينة أن تاجرا من اليهود كان يصنع بمرسيليا نقودا ذهبية تحاكي النقود الإسلامية ليبيعها بعد ذلك في تلمسان و بجاية نقودا مزورة.[٤٣]

وقد ندد الفقهاء المغاربة أمثال العقباني و ابن عرفة بهذه الظاهرة، وطالبوا بتدخل الدولة للحد من هذه الآفة، وردع المعتدين، والحيلولة ضد انتشار فساد العملة و ما ينجر عنها من مشاكل إقتصادية عويصة كانتشار الفساد التجاري، و غلاء الأسعار، حيث ذكر العقباني "إن فساد سكة المسلمين و غش دراهمهم قد عم و قوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها، ولم يقع لمادة ذلك حسم ولا إزالة حتى كادت رؤوس أموال الناس تتقرض من أيديهم بغلاء الأسعار في كل شيء، فإذا ظهرت هذه الدراهم فليشدد فيها، و يبحث عن أصلها، فإن ظهر محدثها مفردا أو متعددا فليشدد في عقوبته و يطوف به الأسواق مما يكون نكالا لغيره. و ردعا مما يرى من عظيم ما نزل به، و يحبسه بعد على قدر ما يرى "[٤٤] و وصلت عقوبة مزور النقود في أحد الفتاوي التي نقلها الونشريسي عن أحد الفقهاء المعاصرين له إلى حد السجن المؤبد بقوله " ضارب الدنانير و الدراهم المدلسة كان الشيخ ابن عرفة يشدد فيمن يتهم بذلك، وأمر أن يخلد في السجن حتى يموت "[٤٥].



وبالإضافة إلى اختلاف العملة و ما ترتب عنها من مشاكل التعامل داخل الأسواق كانت هناك مشكلة المكاييل والموازين المستعملة في البيع، و على الوجه العموم كانت المكاييل المستخدمة تتمثل في القفير الذي كان يساوي ١٦ و يبة، و الويبة تساوي ١٢ مدا قرويا، و هو يقارب مد النبي صلى الله عليه و سلم أي حوالي ١٩٢.[٤٥]

ثم الصحفة التي كانت تقارب ١٢ مدا بالكيل الحفصي،[٤٧] ثم المد الذي كان يساوي ٦٠ برشالة، حيث كل برشا له تعادل حوالي ١٣ رطلا.[٤٨] و البرشالة و يبلغ مقداره ما بين ١٢ رطلا ونصف و ١٣ رطلا.[٤٩] كما كان يعقد البيع عن طريق المقايضة أو البدل، و كان يتم عن طريق الأواني المنزلية، كالقدح و البرمة.[٥٠]

أما الموازين المستعملة فكان هناك الرطل الذي يبلغ في عهد الدولة الزيانية ١٦ أوقية أي ٥٠٤ غراما[٥١]، و القنطار الذي بلغ ٥٠,٨ كيلوغراما،[٥٢] و المثقال الذي كان يعادل ٧٢ حبة شعير[٥٣] أما بخصوص طرق التعامل في البيع و الشراء داخل الأسواق، فكان البيع يتم عن طريق العملة من دنانير و دراهم من المشتري للبائع في الحين، أو يتم عن طريق المقايضة أو البدل.



ثالثا : معطيات إحصائية حول الأسواق

أصبح توظيف المنهج الإحصائي في الدراسات التاريخية بمثابة ثورة جديدة في فهم التاريخ[٥٤]، فالكثير من البحوث التاريخية أصبحت تستثمر الأرقام المتناثرة في المصادر بحيث أصبح هذا المنهج مادة تدخل في صلب التاريخ[٥٥] و من هنا نرى أنه لا يمكن دراسة الأسواق بالمغرب الأوسط في العهد الزياني ما لم نقم بتوظيف هذا المنهج، خاصة و نحن نعلم أن الكثير من المعطيات الرقمية وردت في المصادر الزيانية، لهذا سنحاول إستثمار هذه الأرقام و إبرازها في جداول، والجدير بالذكر أن هذه الإحصائيات تشمل المنتوجات التي كانت تباع في الأسواق الزيانية مع تسعيرها، كما تحوي أرقاما حول بعض الأسواق الهامة التي يفد إليها التجار، ثم إحصائيات لمنتوجات زراعية بمدن الدولة الزيانية أيام لرخاء الدولة ثم أيام المجاعات.

و الواقع أن هذه الإحصائيات تساعد المؤرخ في الوصول إلى الكثير من الحقائق التاريخية، إذ أنها تعطينا فكرة واضحة من وضعية الأسواق خلال هذه الفترة.

إحصائيات حول بعض المنتوجات المعروضة
في الأسواق الزيانية و تسعيرها

السلعة	السعر أو الكمية	المصدر
صاع القمح	ديناران و ربع دينار	يحي ابن خلدون ج١، ص ٢١١
صاع الشعير	ديناران و ربع دينار	
رطل الملح	بدينارين و الأوقية بـ ١٠ درهم	عبد الرحمن بن خلدون تاريخ العبر ج٧ ص ص ١١٣ – ١١٤
الكرنب	ثلاثة أثمان المثقال	
الخس	عشرون درهما	
اللفت	١٥ درهما	
القثاء	٤٠ درهما	
الفقوس	٤٠ درهما	
الخيار	ثلاثة أثمان الدينار	
البطيخ	ثلاثون درهما	
الحبة الواحدة : من التين	بدرهمين	
الحبة الواحدة : من الإجاص	بدرهمين	
الفول	عشرون درهما	
الزيت	الأوقية بإثنا عشر درهما	عبد الرحمن بن خلدون ج٧، ص ١١٣
السمن	الأوقية بإثنا عشر درهما	
العسل	الرطل بدينارين	التنسي، ص ١٣٢
ثمن الرأس الواحد من البقر	ستون مثقالا	عبد الرحمن بن خلدون ج٧، ص ١١٣
ثمن الرأس الواحد من الضأن	سبعة مثاقيل و نصف	
الدجاجة	الرطل بستة عشر درهما إلى ثلاثين درهما	
الرطل من اللحم	ديناران	التنسي، ص ١٣٢
الرطل من الخيل	بعشرة دراهم	عبد الرحمن بن خلدون ج٧، ص ١١٣
الشحم	عشرون درهما	
الحطب	عشرة دراهم	
البيضة الواحدة	ستة دراهم	

جدول إحصائيات خاص بأسعار بعض المنتوجات الزراعية
أيام الرخاء و المجاعة

المنتوج الزراعي	السنة	المدنية أو البعد	السعر أو الكمية	المصدر	الملاحظات
الشعير	٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م	وهران	٤٠٠ مد كبير أي ما يعادل ٢٤٠٠٠ برشالة	يحي بن خلدون ج١ ص. ٩٠	أيام الرخاء و الإزدهار
البر		وهران	٤٠٠ مد كبير أي ما يعادل ٢٤٠٠٠ برشالة		
البقلاء		وهران	٤٠٠ مد كبير أي ما يعادل ٢٤٠٠٠ برشالة		
ثماني صيعان من القمح	٧٠٦هـ	تلمسان	دينار واحد	يحي بن خلدون ج١ ص. ٢١١	يوم واحد بعد خروج المرينيين من تلمسان والحصار الذي فرضوه عليها و الذي دام ٨ سنوات (٦٩٨-٧٠٦هـ)
ستة عشرة صاعا من الشعير	١٣٠٦م	تلمسان	دينار واحد		
المد الواحد من القمح	٦٩٣هـ/ ١٢٩٣	كامل بلاد المغرب	١٠ دراهم	ابن أبي زرع أوض القرطس ص ٤٠٩	أيام المجاعة التي أصابت كامل بلاد المغرب
ستة أواق دقيق			٦ دراهم		

أهم الأسواق الدولة الزيانية ▼

الأسواق	المدينة	المصدر
سوق الخضر والفواكه والحبوب	تلمسان	ابن مرزوق ، المجموع ورقة ٢-١٢-١٤-١٥-٣٩
سوق الخياطين والساجين		
سوق العطارين		
سوق السراجين		
سوق القيسارية		
سوق الخضر والفواكه	وهران	حسن الوزان ج٢ ، ص ٣٠
سوق الماشية والحبوب والزيت و العسل	معسكر	حسن الوزان ، وصف إفريقيا ج٢ ص ٢٦ — ٢٧.

تعليقات حول الجداول:

من خلال استقراء الجداول المبيّنة أعلاه يتضح:

أن يحي بن خلدون و التنسي أبو عبد الله و عبد الرحمن بن خلدون هم الذين أمدّونا بمعظم المنتوجات المعروضة في الأسواق الزيانية وكذلك تسعيرها أما طبيعة هذه السلع فهي الخضر في المقام الأول ، ثم بعد ذلك المواد الغدائية ، إلاّ أنّنا نلاحظ أن الوحدات التي تستعمل كمعيار للسعر تختلف من مصدر لآخر ، فعبد الرحمن بن خلدون يستعمل الأوقية ، بينما يستعمل أبو عبد الله التنسي الرطل ، في حين يستعمل يحي بن خلدون الصاع بالنسبة للقمح و الشعير ، وتختلف الوحدة النقدية ما بين الدرهم و الدينار ، و المثقال ، مما يطرح مشاكل أساسية للباحث عندما يتوفى المقارنة و الاستنتاج ، خاصة إذا علمنا أن هذه الوحدات النقدية كانت تتغير قيمتها من عصر لآخر.

أما فيما يتعلق بجدول أسعار بعض المنتوجات الزراعية فهو يرينا الأسعار في أوقات الرخاء ، و كذلك في أوقات الأزمات ، ففي أيام الرخاء العظيم ٧٥٨هـ/١٣٥٧م تنخفض الأسعار بينما ترتفع أيام الأزمات و من بينها المجاعات ، و على سبيل المثال المجاعة التي أصابت كامل بلاد المغرب ، و ذلك سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٣م ، رغم قيام سلاطين بني زيان بإخراج المذخرات من الأقوات و بيعها بالأسواق حتى تنخفض الأسعار و بالتالي يتمكن الناس من شرائها.

و نستطيع من خلال ما يقدمه كل من الحسن الوزان و ابن مرزوق الإقتراب من معرفة أهم الأسواق التي كانت موجودة بالدولة الزيانية ، حيث يتحدث ابن مرزوق عن سوق الخضر و الفواكه ، و سوق الخياطين ، و سوق العطارين ، و سوق الراجين ، و سوق القيسارية بتلمسان ، بينما يتحدث حسن الوزان عن سوق الخضر و الفواكه بوهران ، و سوق الماشية بمعسكر بيد أنه على العموم تبقى هذه المعلومات قليلة و ناقصة لا تسمح بتكوين صورة متكاملة عن كل الأسواق التي كانت موجودة بالدولة الزيانية بالمقارنة والاستنتاج مع الأسواق التي كانت موجودة بمدن المغرب الإسلامي كفاس مثلا.

و برغم من العيوب المنبثقة عن المصادر الخاصة بأسواق المغرب الأوسط الزياني ، إلاّ أنها بالمقابل تعطينا مؤشرات هامة بإمكانها لو تضافرت جهود الباحثين أن تسفر عن نتائج هامة تثري دراسة أسواق المغرب الأوسط في العصر الزياني.

الهوامش:

١. من بين هذه الدراسات :

- عبد العزيز فيلالي ، تلمسان في العهد الزياني (جزأين)، دار موفم للنشر و التوزيع — الجزائر ٢٠٠٢.
- بشاري لطيفة ، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن الثامن الهجري ، رسالة ماجستير (موقونة) قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ١٩٨٦ — ١٩٨٧.
- حساني مختار ، الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للدولة الزيانية ، أطروحة دكتوراه ، (مرقونة) ، جامعة الجزائر ١٩٨٥-١٩٨٦.
- لخضر عبدلي ، مملكة تلمسان في عهد بني زيان ، شهادة التعمق في البحث (مرقونة) ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ١٩٨٧.
- Attallah Dhina, Le Royaume Abdelouadide à l'époque d'abou Hamou Moussa I et Abou Tachfine I. O.P.U. Alger 1985.

٢. يحي ابن خلدون ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، ج١ ، تحقيق عبد الحميد حاجيات ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائري ١٩٨٢ ، ص ٣٧

٣. حسن الوزان، وصف إفريقيا ج٢، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي بيروت ط٢ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٦-٢٧.

٤. ابن عثمان القلعي ، قلعة بني راشد مخطوط من نسخ البشير المحمودي ، خزانة محمودي البشير ، البرج ، ولاية معسكر ، الجزائر ، ورقة ٢.

٥. الإدريسي ، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق ، تحقيق محمد حاج صادق ، مركز المطبوعات الجامعية ، الجزائر ١٩٨٣ ، ص ١٢٨.

٦. البكري ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب ، مكتبة المثنى ، بدون تاريخ ص ٦٩.

٧. ابن حوقل ، صورة الأرض ، منشورات دار مكتبة الحياة ، لبنان بدون طبع ص ٨٩.

٨. المصدر نفسه ، ص ٨٩.

٩. روبار برونشفيك ، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي ، نقله إلى العربية حمادي الساحلي ، ج٢ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٩٨٨ ، ص ٢٤٥.

١٠. الوزان ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٧.

- العباد ، قرية على بعد كيلو مترين شرقي تلمسان ، و فيها دفن فيها العالم الصوفي أبي مدين شعيب الغوث ، ينظر ، التنسي ، نظم الدر و العقيان في بيان شرف بني زيان تحقيق ، محمود بوعياد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ١٩٨٥ ، ص ٢٨٦.

١١. الوزان ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٤.

١٢. عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ج١ ، ص ١٣٦.

١٣. Attallah Dhina, opcit P.176

١٤. الوزان ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٠.

١٥. الونشريسي ، المعيار المغرب عن فتاوى علماء إفريقية و الأندلس والمغرب ، ج٨ ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ١٩٨١ ، ص ٢٨٧ ، ينظر كذلك ، العقباني أبو عبد الله ، تحفة الناظر و غنية الذاكر في حفظ الشعائر و تغيير المناكر ، تحقيق على الشنوفي ، المطبعة الكاثوليكية ، لبنان ١٩٦٧ ، ٢١٣.

١٦. عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ج١ ، ص ٢٢٧.

١٧. المرجع نفسه ، ج١ ، ص ٢٢٨.

١٨. أبو البركات، بشائر الفتوحات و السعود في أحكام التقريرات والحدود، مخطوط بالخزانة الملكية، الرباط، رقم ١٠٣ ورقة ١٦٦، ينظر كذلك المجيلدي، التيسير في أحكام التسعير تقديم و تحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ١٩٨١، ص٦٦ – ١٠٥.
١٩. العقباني، المصدر السابق، ص ٢٢٧.
٢٠. المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
٢١. المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
٢٢. موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ١٩٧١، ص ٥٦.
٢٣. ابن الحاج، المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات و التنبيه على بعض البدع و العوائد التي انتحلت و بيان شناعتها، ج٤، تحقيق توفيق حمدان، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٩٩٥، ص ٢٣٤.
٢٤. المصدر نفسه، ص ٢٥٣.
٢٥. المصدر نفسه، ص ٣٦٢.
٢٦. أبو عبد الله الملالي، كتاب المواهب القدسية في المناقب السنوسية، مخطوط بخزانة محمودي البشير البرج، ولاية معسكر، ورقة ٢٧٨.
27. Brosslard (ch), au sujet de la coudée royale, in revue Africaine n°19, Tome 4, Année 1859, Alger 1960, P.66-68.
٢٨. موسى لقبال، الحسبة ... المرجع السابق، ص ٥٥.
٢٩. المقري، نفخ الطيب من غصن الأندلس الحطيب و ذكروزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس ج٦، دار صادر بيروت، ١٩٦٨، ص ص ٢١٨-٢١٩، ينظر كذلك الأخضر عبدلي، المرجع السابق، ١٦٦.
٣٠. عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج١، ص ٢٢٨.
٣١. العقباني، المصدر السابق، ص ٢١٣.
٣٢. المصدر نفسه، ص ٢٥٣.
٣٣. يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني الواد ج٢، نشر ليقي بروفنسال، مطبعة فونتانة، الجزائر ١٩١٠، ص ٣٢٦.
٣٤. أبو حمو موسى العبد الوادي، واسطة السلوك في سياسة الملوك، مطبعة الدولة التونسية، تونس ١٣٧٩هـ، ص ٨٣.
٣٥. أبن مرزوق، المجموع، ميكروفيلم، الخزانة العامة، الرباط رقم ٢٠، ورقة ٣٩.
٣٦. نفسه، ورقة ٣٩.
٣٧. عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج١، ص ٢١٨.
٣٨. وصف إفريقيا، ج٢، ص ٢١.
٣٩. ابن الحاج، المصدر السابق ج٤، ص ص ٢٥٦-٢٥٧.
٤٠. ابن خلدون، تاريخ العبر، ج٧، منشورات الأعلى للطباعة و النشر، بيروت، بدون تاريخ، ص ص ١٢٤-١٢٥.
٤١. بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص ٢٠٣.
٤٢. محمود مقيدش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ و الأخبار، تحقيق علي الزاوي و محمود محفوظ، ج١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ط ١٩٨٢، ص ٥٢٤.
٤٣. Attallah dhina, opcit, P.245
٤٤. العقباني، المصدر السابق، ص ٢٣٦.
٤٥. الونشريسي، المصدر السابق، ج٢، ص ٤١٤.
٤٦. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٥ المؤسسة المصرية للتأليف و الترجمة و النشر بدون تاريخ، ص ١١١
٤٧. نفسه، ج٥، ص ١١٤.
٤٨. يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج٢، ص ٩٠.
٤٩. ابن خلدون، العبر ... المصدر السابق، ج٧، ص ١١٣.
٥٠. زكرياء يحي المازوني، الدرر المكونة في نوازل مازونة مخطوط بالمكتبة الوطنية، الجزائر تحت رقم ١٦٤٠، ورقة ٨٥.
٥١. القلقشندي المصدر السابق، ج٥، ص ١١٤.
٥٢. حسن الوزان، المصدر السابق، ج١، ص ٢٤.
٥٣. ابن خلدون المقدمة ... المصدر السابق، ص ٢٠٦.
٥٤. إبراهيم القادري بوتشيش، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي، وتاريخه الاقتصادي و الإجتماعي، دار الطليعة، بيروت ٢٠٠٢ ط١، ص ١٠٩.
٥٥. ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر ٢٠٠٠، ص ١٤.



الدكتور خالد بلعربي في سطور:

- كاتب وباحث جزائري من مواليد تلمسان عام ١٩٦٧.
- شهادة البكالوريا آداب- تلمسان ١٩٨٧.
- شهادة الليسانس في التاريخ —وهران١٩٩٣ .
- شهادة الدراسات النظرية فيما بعد التاريخ - جامعة تلمسان ١٩٩٥.
- شهادة الماجستير - جامعة تلمسان ٢٠٠٠ .
- شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط- جامعة سيدي بلعباس ٢٠٠٤ .
- شهادة التأهيل الجامعي في التاريخ - جامعة سيدي بلعباس ٢٠٠٥.
- أستاذ مشارك قسم التاريخ
  جامعة سيدي بلعباس ٢٠٠٠-٢٠٠١.
- أستاذ مساعد قسم التاريخ
  جامعة سيدي بلعباس ٢٠٠١-٢٠٠٥.
- أستاذ مساعد مكلف بالدروس قسم التاريخ
  جامعة سيدي بلعباس عام ٢٠٠٥.
- أستاذ محا ضر قسم التاريخ
  جامعة سيدي بلعباس منذ جانفي (يناير) ٢٠٠٦.